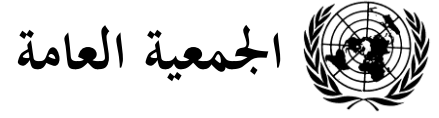


Distr.:General
6 July 2020
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والأربعون

15 حزيران/يونيه - 3 تموز/يوليه 2020

البند 6 من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

أرمينيا

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية،
والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-08970(A)



* 2 0 0 8 9 7 0 *

- 1- ترحب أرمينيا بالتوصيات المقدّمة خلال الاستعراض الدوري الشامل الخاص بها الذي أُجري في 23 كانون الثاني/يناير 2020.
- 2- ووفقاً للفقرة 153 من الوثيقة A/HRC/44/10، بحثت الوزارات والإدارات المعنية التوصيات التالية التي لم تكن أرمينيا قد فصلت فيها بعد، وأُخذت المواقف النهائية التالية:
- 1-153 حظيت بالتأييد.**
- 2-153 و 3-153 حظيتا بالتأييد، وأدرجتا في استراتيجية أرمينيا في مجال الهجرة للفترة 2017-2021.**
- 4-153 حظيت بالتأييد، وهي في طور التنفيذ. تخضع الاتفاقية حالياً لإجراء التصديق الداخلي.**
- 5-153 و 6-153 حظيتا بالتأييد. وقّعت أرمينيا البروتوكول الاختياري خلال الدورة 74 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 26 أيلول/سبتمبر 2019 وستتخذ جميع الخطوات الضرورية للتصديق عليه.**
- 7-153 و 8-153 حظيتا بالتأييد. وقّعت أرمينيا البروتوكولين الاختياريين خلال الدورة 74 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 26 أيلول/سبتمبر 2019 وستتخذ جميع الخطوات الضرورية للتصديق عليهما.**
- 9-153 إلى 11-153 أُحيط بها علماً. خلصت المحكمة الدستورية لجمهورية أرمينيا، في قرارها الصادر في 13 آب/أغسطس 2004 بشأن مدى تطابق الالتزامات الواردة في الاتفاق المتعلق بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الموقع في روما في 17 تموز/يوليه 1998 مع دستور جمهورية أرمينيا، إلى أن الحكم الوارد في الفقرة 10 من ديباجة النظام الأساسي وفي المادة الأولى منه والذي ينص على أن المحكمة الجنائية الدولية ستكون مكتملة للولايات القضائية الجنائية الوطنية لا يتفق مع القواعد المنصوص عليها في المادتين 91 و 92 من دستور جمهورية أرمينيا. ولم يتغير مضمون المادتين المذكورتين بعد التعديلات التي أُدخلت على الدستور في عام 2015. وبناءً عليه، فإن مسألة عدم تطابق النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية مع دستور جمهورية أرمينيا لا تزال قائمة.**
- 12-153 إلى 23-153 حظيت بالتأييد. أُطلقت حملة توعية شاملة، وسُعرض على البرلمان حزمة من التعديلات ترمي إلى مواءمة الإطار القانوني الوطني مواءمةً تامةً مع الاتفاقية.**
- 24-153 إلى 26-153 حظيت بالتأييد، وجرى تنفيذها بالفعل.**
- 27-153 أُحيط بها علماً. سيُنظر في التوصية في إطار إصلاحات اجتماعية مقبلة.**
- 28-153 حظيت بالتأييد.**

حظيت بالتأييد.	153-29 إلى 153-31
حظيت بالتأييد. توجد خطط وبرامج قطاعية متعددة لمكافحة جميع أشكال استغلال الأشخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر.	153-32
حظيت بالتأييد.	153-33
حظيت بالتأييد. أنشئت آلية فعالة لرصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية حقوق الإنسان وتقديم التقارير في هذا المضمار.	153-34
حظيت بالتأييد. اعتمدت الحكومة استراتيجية الإصلاحات القضائية للفترة 2019-2023 التي تشمل عدداً من الإجراءات المقررة الرامية إلى تعزيز سيادة القانون وتطوير المؤسسات الديمقراطية.	153-35
حظيت بالتأييد.	153-36
حظيت بالتأييد. يتألف مجلس التنسيق من ممثلين عن السلطات العامة وسبع منظمات غير حكومية ويخضع لإجراءات ومعايير واضحة تنظم مسألة المشاركة في المجلس.	153-37
حظيت بالتأييد. أُضيف في عام 2016 نص جديد إلى قانون الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية، الذي يحظر في المادة 10 منه الإجهاض الانتقائي على أساس نوع الجنس. وتنص المادة 47-12 من قانون الجرائم الإدارية على المسؤولية الإدارية التي تترتب عن تقاعس الطبيب عن اتخاذ التدابير الضرورية قبل الإنهاء المستحث للحمل (الإجهاض) وبعد.	153-38
حظيتا بالتأييد.	153-39 و 153-40
حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها في إطار خطط عمل متعددة.	153-41
حظيت بالتأييد. تشكل قضية منع الإبادة الجماعية محوراً هاماً في جدول أعمال السياسة الخارجية لجمهورية أرمينيا. وقد بادرت أرمينيا إلى تقديم العديد من مشاريع القرارات بشأن منع الإبادة الجماعية، اعتمدت جميعاً بالإجماع من قبل مجلس حقوق الإنسان. وسلطت القرارات الضوء أيضاً على أهمية الاستعراض الدوري الشامل في سياق منع الإبادة الجماعية.	153-42
حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها. طبقاً لاستراتيجية حقوق الإنسان للفترة 2020-2022، ستترتب المسؤولية الجنائية عن خطاب الكراهية وفقاً للمعايير الدولية.	153-43
حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها. يعرف مشروع القانون بشأن ضمان المساواة مفهوم التمييز وأنواعه، ويحدد الآليات القانونية المعدّة للقضاء على التمييز والحماية منه. ويتضمن مشروع القانون قائمة بأسباب التمييز تتفق مع التعريف الوارد في المادة 29 من الدستور.	153-44

- 45-153 **حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها.** تحقيقاً لمبدأ المساواة في الممارسة، وتطبيقاً لأحكام قانون مكافحة التمييز أيضاً، تعترم الحكومة اتخاذ مجموعة من الإجراءات، تشمل بوجه الخصوص حملات توعوية عامة وأنشطة داعمة أخرى.
- 46-153 **حظيت بالتأييد.**
- 47-153 **حظيت بالتأييد.** يستند برنامج الحكومة الخمسي إلى سياسات تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية، والإعمال الكامل والفعال للحقوق الاجتماعية، وتحقيق المساواة في الفرص، وإيجاد فرص العمل.
- 48-153 **حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها.**
- 49-153 **حظيت بالتأييد.**
- 50-153 **حظيت بالتأييد.** وافقت الحكومة على استراتيجية تنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين للفترة 2019-2023. ووضع مشروع قانون بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يهدف إلى تعزيز تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بما لهم من حقوق وحریات وضمان مشاركتهم في الحياة العامة على قدم المساواة مع الآخرين.
- 51-153 و 52-153 **حظيتا بالتأييد، انظر 43-153.**
- 53-153 و 54-153 **حظيتا بالتأييد، ويجري تنفيذهما.**
- 55-153 **حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها، انظر 44-153.**
- 56-153 **حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها.** في عام 2019، وُضع مشروع القانون بشأن الأقليات القومية. وهو يهدف إلى توضيح المعايير التي يتحدد على أساسها الانتماء إلى أقلية قومية، وتحديد الحقوق والحریات الأساسية لأفراد هذه الأقليات، فضلاً عن مسؤولية الدولة وهيئات الحكم الذاتي المحلي عن ضمان إعمال هذه الحقوق.
- 57-153 و 58-153 **حظيتا بالتأييد، ويجري تنفيذهما، انظر 44-153.**
- 59-153 **حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها.**
- 60-153 و 61-153 **حظيتا بالتأييد، ويجري تنفيذهما، انظر 43-153.**
- 62-153 **حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها.**
- 63-153 **حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها.** جرى التحقيق في جميع قضايا العنف، بما فيها قضايا العنف الممارس على المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وفق إجراءات موضوعية وشاملة.
- 64-153 إلى 68-153 و 71-153 و 72-153 **حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها، انظر 44-153.**

حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها.	69-153
حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها، انظر 63-153.	70-153
حظيت بالتأييد. جرى تناول هذه المسألة بالفعل في القانون الجنائي.	73-153
حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها، انظر 43-153.	74-153
حظيت بالتأييد. تجرى في الوقت الراهن عملية توطين أهداف التنمية المستدامة.	75-153 إلى 77-153
حظيت بالتأييد. يولي البرنامج الحكومي أهمية أساسية لضمان النمو الاقتصادي الشامل للجميع.	78-153
حظيت بالتأييد، انظر 47-153.	79-153
حظيت بالتأييد.	80-153
أُحيط بها علماً.	81-153
حظيت بالتأييد. وُضعت سياسات للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته تُراعي المنظور الجنساني وتُدمج عنصر الإعاقة.	82-153
حظيت بالتأييد، وجرى تنفيذها بالفعل. وفقاً للمادة 24 من دستور أرمينيا، لا يجوز إخضاع أحد للحكم بالإعدام أو لعقوبة الإعدام.	83-153
حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها. تتوخى استراتيجية وخطة عمل الإصلاحات القضائية والقانونية للفترة 2019-2023 وكذلك استراتيجية وخطة عمل مرافق السجن والإيداع تحت المراقبة للفترة 2019-2023 عدداً من الأحكام والتدابير التي تهدف إلى القضاء على التعذيب والتحقيق في أعمال التعذيب بشكل فعال.	84-153 إلى 86-153
وتُكمل المادة الجديدة المعنونة "منع التعذيب" القانون الناظم لإجراءات الشرطة. وتنص على تسجيل حالات الدخول إلى مباني الشرطة بالفيديو، وعلى الاحتفاظ بتسجيل سمعي - بصري للإجراءات داخل قاعات التحقيق. وقد جرى تثبيت أنظمة التسجيل بالفيديو في 10 دوائر فرعية تابعة للشرطة. وسيُشرع في تنفيذ إجراء التسجيل السمعي-البصري داخل قاعات التحقيق اعتباراً من 1 أيار/مايو 2020.	
حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها.	87-153
حظيت بالتأييد، وجرى تنفيذها بالفعل.	88-153

- 89-153 **حظيت بالتأييد، ويجرى تنفيذها.** تقرر ذلك فعلاً في إطار الفقرة 14 من استراتيجية حقوق الإنسان للفترة 2020-2022. وصيغت مشاريع تعديلات على القانون الجنائي واعتمدت في قراءة أولى.
- 90-153 و 91-153 **حظيتا بالتأييد.**
- 92-153 **حظيت بالتأييد، وجرى تنفيذها بالفعل.** أفضت التعديلات ذات الصلة التي أدخلت على القانون الجنائي إلى مواءمة مفهوم التعذيب مواءمة تامة مع التعريف الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.
- 93-153 **حظيت بالتأييد.** نُفذت مجموعة من الأنشطة المحددة الهدف لتحسين أوضاع المحتجزين الطبية والصحية. ثم إن حقوق الموقوفين والمحتجزين مكفولة بموجب الصكوك القانونية ذات الصلة.
- 94-153 و 96-153 و 97-153
- حظيت بالتأييد، ويجرى تنفيذها.** يستفيد ضحايا الاتجار منذ أمد بعيد بخدمات إعادة التأهيل الاجتماعي والنفسي.
- 95-153 **حظيت بالتأييد، ويجرى تنفيذها.**
- 98-153 و 100-153 **حظيتا بالتأييد، ويجري تنفيذهما.** يجري تنفيذ القانون المتعلق بالتعرف على هوية الأشخاص ضحايا الاتجار بالبشر والاستغلال ودعمهم منذ عام 2015. وينظّم هذا القانون إجراءات التعرف على هوية الأشخاص ضحايا الاتجار بالبشر أو الاستغلال ودعمهم، بمن فيهم الأجانب وعديمي الجنسية الذين يستفيدون من إجراءات تسوية وضع الإقامة والعودة الآمنة. وتشمل المساعدة أيضاً مبلغاً إجمالياً تقدمه الدولة في شكل تعويض نقدي.
- 99-153 **حظيت بالتأييد.**
- 101-153 إلى 103-153 **حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها.** يتولى المجلس المشترك بين الوزارات المعني بمكافحة الاتجار بالبشر واستغلالهم، الذي يرأسه نائب الوزير الأول، تنسيق الأنشطة التي تهدف إلى مكافحة الاتجار بالبشر في أرمينيا. ويضطلع فريق عامل بأنشطة المجلس اليومية بهدف وضع السياسات وتنسيق الأنشطة التي تنفذها مختلف الجهات صاحبة المصلحة في هذا المجال. وعلى صعيد السياسات، اعتمدت أرمينيا، منذ عام 2004، خمس خطط وطنية مدة كل منها ثلاث سنوات. وتجري في الوقت الراهن صياغة خطة العمل الوطنية السادسة للفترة 2020-2022.

حظيت بالتأييد. تنص المادة 261 من القانون الجنائي على المسؤولية الجنائية التي تترتب عن اشتراك شخص ثالث في الدعارة، في حين تنص المادة 262 من القانون الجنائي على المسؤولية الجنائية التي تنشأ عن استغلال أوكار للدعارة وعن أنشطة القوادة.	104-153
حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها، انظر 94-153 و 98-153.	105-153
حظيت بالتأييد.	106-153
حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها، انظر 98-153.	107-153
حظيت بالتأييد. لا تخضع أنشطة المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين للقيود أياً كان نوعها.	108-153
أُحيط بها علماً، والمسألة قيد المناقشة.	109-153
حظيت بالتأييد. تنوخى استراتيجية حقوق الإنسان للفترة 2020-2022 إدراج حكم في القانون ينص على شرط الكشف عن المالكين الحقيقيين للمنظمات التي تنشط في مجال الإعلام، وحق الجمهور العام في الحصول على بيانات بشأنهم.	110-153
حظيت بالتأييد. أصبحت الثورة المخملية الشعبية لعام 2018 مثالاً غير مسبوق على تحقيق حرية التعبير والتجمع.	111-153 إلى 113-153
حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها. اعتمدت استراتيجية الإصلاحات القضائية والقانونية للفترة 2019-2023. والهدف الرئيسي لهذه الاستراتيجية هو ضمان استقلال الجهاز القضائي ونزاهته وزيادة كفاءة أنشطة المحاكم.	114-153 إلى 123-153
حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها. اعتمدت استراتيجية مكافحة الفساد للفترة 2019-2022 والخطة المتعلقة بتنفيذها، بما تتضمنه من توجيهات عامة في مجال مكافحة الفساد.	124-153
حظيت بالتأييد، وجرى تنفيذها بالفعل.	125-153
حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها.	126-153
حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها. ستُنشأ آلية للرصد والتقييم ضماناً لفعالية استراتيجية مكافحة الفساد والبرامج القطاعية ذات الصلة.	127-153
حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها.	128-153
حظيت بالتأييد. من المقرر إدخال تعديلات على القانون الانتخابي.	129-153
حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها.	130-153

- 131-153 إلى 135-153 **حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها.** يتوخى البرنامج الحكومي للفترة 2019-2023 تنفيذ تدابير تهدف إلى تحسين مستويات معيشة المواطنين ووضعهم الاجتماعي عن طريق تعزيز قدرات الأسر المستضعفة، والحد من اعتمادها الطويل الأمد على الدعم الحكومي. وتهدف الحكومة إلى استئصال الفقر المدقع بحلول عام 2023 وإلى الحد من الفقر بدرجة كبيرة.
- 136-153 **حظيت بالتأييد.**
- 137-153 **حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها.** وُضعت آليات من أجل إقامة منظومة لامركزية لخدمات تشخيص فيروس نقص المناعة المكتسب. وتتخذ الحكومة جميع الخطوات الضرورية لتوفير الأدوية للمصابين بفيروس نقص المناعة المكتسب في مختلف المناطق.
- 138-153 **حظيت بالتأييد.** من الأولويات التي رسمتها الحكومة، إنشاء نظام للرعاية الصحية الشاملة وإتاحة الاستفادة من الخدمات الصحية في جميع مناطق أرمينيا.
- 139-153 إلى 146-153 **حظيت بالتأييد.**
- 147-153 **حظيت بالتأييد.** تُدرّس مادة بعنوان "أسلوب الحياة الصحي" في الصفوف الثامن إلى الحادي عشر من التعليم الثانوي. ويتناول هذا الدرس أيضاً قضايا الصحة الإنجابية والتثقيف الجنسي.
- 148-153 **حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها.**
- 149-153 **حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها.**
- 150-153 **حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها.** بدأ العمل في المدارس بنظام التعليم الشامل للجميع.
- 151-153 إلى 155-153 **حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها.** في عام 2014، عُدِّل قانون التعليم العام على نحو يكفل الانتقال إلى التعليم العام الشامل للجميع عن طريق استحداث نظام من ثلاثة مستويات للجميغ لاحتياجات الأطفال التعليمية. وسيتيح النظام الجديد لكل طفل إمكانية لنيل التعليم من دون أن يفصل عن ذويه بضمن التنمية الاجتماعية الشاملة للأطفال ومشاركته في عملية تعليم عامة.
- 156-153 و 157-153 **حظيتا بالتأييد، ويجري تنفيذهما.**
- 158-153 **حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها.** ستواصل حكومة أرمينيا استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وسيلةً فعالةً لتعزيز المساواة بين الجنسين وإدماج المرأة في الاقتصاد برمته.

- 153-159 إلى 153-164 حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها.
- 153-165 حظيت بالتأييد، وجرى تنفيذها بالفعل.
- 153-166 إلى 153-168 حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها.
- 153-169 و 153-170 حظيتا بالتأييد، ويجري تنفيذهما. ينص القانون الانتخابي على تكريس حصة فعلية لتمثيل المرأة بهدف زيادة تمثيلها السياسي في الحياة العامة لأرمينيا، ضمن أهداف أخرى.
- 153-171 إلى 153-173 حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها.
- 153-174 حظيت بالتأييد، والمسألة قيد المناقشة.
- 153-175 حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها. يجري حالياً تنفيذ أنشطة تهدف إلى منع العنف المنزلي ومكافحته. وخلال السنة الماضية، أنشأت الحكومة عدة آليات جديدة، تتمثل في مساعدة مالية حكومية لضحايا العنف المنزلي، ومعايير دنيا للملاجئ، ونظام لجمع الإحصاءات. وأنشئ مجلس معني بمنع العنف المنزلي بمشاركة منظمات حكومية ومنظمات من المجتمع المدني، يعمل بمثابة منبر لمناقشة المسائل ذات الصلة، واقتراح حلول مناسبة للقضايا العاجلة، وتقديم معلومات مفيدة عن الإصلاحات في القطاع. واعتباراً من هذه السنة، وبالتعاون مع المجتمع المدني، أُتيح الدعم لضحايا العنف المنزلي في جميع مناطق أرمينيا. وسيُقدّم التمويل الحكومي لدعم ملجأين لضحايا العنف المنزلي تديرهما منظمات غير حكومية.
- 153-176 حظيت بالتأييد، انظر 153-12.
- 153-177 إلى 153-181، و 153-183 إلى 153-188، و 153-191، و 153-192.
- 153-182 حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها. تتوخى استراتيجية حقوق الإنسان للفترة 2020-2022 تجريم العنف المنزلي والعنف الممارس على المرأة.
- 153-182، و 153-189، و 153-190
- 153-193 حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها.
- 153-194 و 153-196 حظيتا بالتأييد، ويجري تنفيذهما.
- 153-195 حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها. حُصّصت الموارد اللازمة في الميزانية لتنفيذ مختلف البرامج الخاصة بالأطفال الذين يواجهون أوضاعاً معيشية صعبة.

حظيت بالتأييد. أنشئ المجلس المشترك بين الوكالات المعني بقضاء الأحداث، ومن المقرر أن يعمل المجلس بمثابة منبر وطني يهدف إلى منع إيذاء الأطفال.	197-153
حظيتا بالتأييد.	199-153 و 198-153
حظيت بالتأييد.	200-153
حظيت بالتأييد. وُضعت الآليات اللازمة لرصد حالة الأطفال في الأسر الحاضنة. وتخضع الأسر الحاضنة لمراقبة تُجرى وفقاً للوائح المنصوص عليها في القرار الحكومي ذي الصلة.	201-153
حظيت بالتأييد. تُنفذ البرامج الرامية إلى تطوير خدمات الرعاية البديلة للأطفال الذين يواجهون ظروفاً حياتية صعبة والأطفال ذوي الإعاقة على أساس سنوي وتموّل من ميزانية الحكومة.	202-153
حظيت بالتأييد.	203-153 إلى 205-153
حظيت بالتأييد، انظر 24-153.	206-153
حظيت بالتأييد. تشير الإحصاءات إلى أن الأحداث لا يخضعون في الممارسة للحبس الانفرادي. ويجري في الوقت الراهن إعداد التعديلات التشريعية ذات الصلة.	207-153
حظيتا بالتأييد، ويجري تنفيذهما.	208-153 و 209-153
حظيت بالتأييد. يتوخى البرنامج الحكومي للفترة 2017-2021 بشأن الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة تنفيذ تدابير دقيقة تهدف إلى ضمان إمكانية الوصول إلى المباني الحكومية والأماكن الثقافية.	210-153
حظيت بالتأييد.	211-153
حظيت بالتأييد، انظر 210-153.	212-153
حظيتا بالتأييد.	213-153 و 214-153
حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها.	215-153 إلى 217-153 و 219-153 و 220-153
حظيت بالتأييد.	218-153
حظيت بالتأييد. صيغ القانون المتعلق بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.	221-153
حظيت بالتأييد.	222-153 إلى 228-153
حظيت بالتأييد، انظر 50-153.	229-153 إلى 232-153
حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها. انظر 56-153.	233-153 إلى 235-153
حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها.	236-153

أُحيط بها علماً. لم يسبق أن وُجدت ممارسة تتمثل في احتجاز أطفال المهاجرين.	237-153
حظيت بالتأييد، انظر 2-153 و 3-153.	238-153
حظيت بالتأييد، ويجري تنفيذها. صيغ مشروع قانون بشأن الأجانب والأشخاص عديمي الجنسية. والغرض من المشروع هو إيجاد تعريف واضح لحقوق الأشخاص عديمي الجنسية ومسؤولياتهم، فضلاً عن تنظيم عملية تقديم الطلبات المتعلقة بتسوية وضع عديمي الجنسية.	239-153
حظيت بالتأييد، انظر 108-153.	240-153 إلى 243-153
حظيت بالتأييد، انظر 43-153.	244-153
حظيتا بالتأييد، انظر 108-153.	245-153 و 246-153